العمل الخيري والاستقرار السياسي فى دول مجلس التعاون الخليجي :

المحددات .. المجالات .. الآفاق

د. حسنين توفيق إبراهيم

أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وزايد

بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع الذي تنظمه جمعية التربية الإسلامية بمملكة البحرين

خلال الفترة من ٢ – ٤ مارس ٢٠١٠

ملخص:

الهدف من هذه البحث هو رصد وتحليل وتقييم دور العمل الخيري فى تعزيز الاستقرار السياسي فى دول مجلس التعاون الخليجي ، لاسيما وأن الجمعيات والصناديق الخيرية تشكل مكوناً رئيسياً فى بنية المجتمع الأهلي فى هذه الدول . وإذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي تُعتبر من أكثر الدول العربية تمتعاً بالاستقرار السياسي رغم وجودها فى بيئة إقليمية تفتقر إلى الأمن والاستقرار ، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه هذه الدول فى الوقت الراهن يتمثل فى كيفية الحفاظ على هذا الاستقرار وضمان استمراره فى ظل الأوضاع والمعطيات الراهنة ، والتي ينطوي بعضها على عناصر كامنة لعدم الاستقرار .

وثمة عدة عوامل أو محددات تؤثر على دور العمل الخيري فى تعزيز الاستقرار السياسي فى دول المجلس منها : تصاعد بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى دول المجلس فى ظل استمرار الأزمة المالية العالمية ، وبروز بعض التوترات الطائفية فى بعض دول المجلس ، واستمرار تزايد الطلب المجتمعي على السلع والخدمات العامة حالياً وخلال المستقبل المنظور . وتراجع دور دولة الرفاه الاجتماعي ، وطبيعة العلاقة بين المنظمات الخيرية والدولة ، وحجم الموارد المالية للجمعيات الخيرية ومدى استمراريتها .

ويمكن للجمعيات الخيرية أن تقوم بدور هام فى تعزيز الاستقرار السياسي فى دول المجلس ، وذلك من خلال وسائل عديدة منها : المساهمة فى معالجة أو على الأقل تخفيف حدة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها دول المجلس بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة مثل مشكلات الفقر والبطالة والتضخم ، وتوسيع دائرة المستفيدين من خدمات الصحة والتعليم والسكن ، وتعزيز التكامل الاجتماعي والسلم الأهلي ، ومحاربة التطرف من خلال نشر قيم الوسطية والاعتدال التي تعبر عن الجوهر الحقيقي للدين الإسلامي ، ونشر الوعي بأهمية العمل التطوعي لدى مختلف الفئات . ولكي تقوم المنظمات الخيرية بهذا الدور على نحو فاعل ومؤثر فهي بحاجة إلى توسيع أنشطتها فى المجال التنموي وليس الرعائى ، وتطوير نظمها الداخلية وهياكلها التنظيمية وبرامج عملها فى ضوء المستجدات الراهنة ، وتعزيز جهود التنسيق فيما بينها .كما أن هناك حاجة إلى إعادة صياغة العلاقة القانونية والمؤسسية بين الدولة والمنظمات الخيرية ، بحيث تتمتع الأخيرة بدعم الدولة ومساندتها من ناحية ، وبدرجة أكبر من الاستقلالية فى ممارسة أدوارها وأنشطتها من ناحية أخرى .

مقدمة : فى طرح الموضوع

تشكل الجمعيات والصناديق الخيرية مكوناً رئيسياً فى بنية المجتمع الأهلي[١] فى دول مجلس التعاون الخليجي ، وذلك بحكم وزنها العددي وبخاصة فى المملكة العربية السعودية ، وحجم مواردها وإمكاناتها المالية ، وتنوع أنشطتها على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فضلاً عن الدعم الذي تحظى به سواء من قبل الجهات الرسمية أو القطاع الخاص أو فى صفوف عامة الناس ، لاسيما وأنها تتخذ من بعض مبادئ الدين الإسلامي الحنيف التي تحض على التكافل والإحسان وعمل الخير كمرجعية لها . ومن هذا المنطلق ، تستطيع المنظمات الخيرية أن تقوم بدور هام فى ترسيخ الاستقرار السياسي فى دول المجلس وتوفير مقومات استمراريته ، وبخاصة فى ظل وجود بعض المشكلات والتحديات ، الداخلية والخارجية ، الراهنة التي يمكن أن تؤثر بالسب على الاستقرار السياسي فى الدول المعنية .

ومن أبرز هذه المشكلات والتحديات : استمرار الزيادة السكانية بمعدلات مرتفعة ، وغلبة فئات صغار السن والشباب على التركيبة السكانية لدول المجلس ، مما يعنى استمرار زيادة المطالب المجتمعية على خدمات التعليم والعلاج والتوظيف والسكن ... الخ ، فضلاً عن الأزمة المالية العالمية التي ألقت – وتلقى – بتأثيراتها السلبية على مختلف دول العالم بما فيها دول المجلس ، حيث تضررت هذه الدول بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من جراء التراجع الكبير فى أسعار النفط ، والخسائر التي لحقت بصناديق الثروة السيادية ، والتدهور الذي أصاب أسواق الأسهم ، والأضرار التي لحقت ببعض القطاعات الاقتصادية الهامة وبخاصة قطاع العقارات ، الذي كان قد شهد طفرة كبيرة خلال السنوات الأخيرة . وقد كان لكل هذا تأثيراته القائمة والمحتملة على الأوضاع الاجتماعية فى دول المجلس ، فهناك من فقد مدخراته كلياً أو جزئياً ، وهناك من بات يرزخ تحت وطأة الديون ، وهناك من أصبح غير قادر على الاستمرار فى النمط الاستهلاكي الذي اعتاده خلال طفرة أسعار النفط والأسهم والعقارات (٢٠٠٢-٢٠٠٨)[٢].

1. يفضل بعض الباحثين استخدام مفهوم "المجتمع الأهلي" ، وليس "المجتمع المدني" للتعبير عن المنظمات والمؤسسات غير الحكومية فى دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية بصفة عامة . و يطرح أصحاب وجهة النظر هذه حججاً عديدة لتبرير ذلك منها أن المفهوم الأول يتسع ليشمل جميع أشكال المؤسسات غير الحكومية سواء أكانت تقليدية أو حديثة ، فيما يشير المفهوم الثاني إلى المؤسسات الحديثة كما ظهرت وتبلورت فى الخبرة الغربية . انظر على سبيل المثال : د. متروك الفالح ، **المجتمع والديمقراطية والدولة فى البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني فى ضوء تريف المدن** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ٢٠٠٢) .

2. لمزيد من التفاصيل ، انظر :

وفى ضوء ماسبق ، فإن الهدف من هذا البحث هو الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسة : **أولها،** ماهى العوامل أو المحددات التي تؤثر على دور العمل الخيري فى تعزيز الاستقرار السياسي فى دول مجلس التعاون الخليجي ؟ . ومغزى هذا السؤال هو أن الجمعيات والصناديق الخيرية لاتعمل فى فراغ ، بل تعمل فى ظل بيئة لها معطاياتها وعناصرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية ، وهى تؤثر على الجمعيات والصناديق الخيرية كما تؤثر على غيرها من المنظمات والأنساق الاجتماعية فى المجتمع ، وبالتالي لابد من أخذ هذه البيئة فى الاعتبار للتعرف على ماتتيحه للجمعيات والصناديق الخيرية من فرص وماتفرضه عليها من قيود . **وثانيها،** كيف يستطيع العمل الخيري أن يسهم فى تعزيز الاستقرار السياسي فى دول المجلس فى ضوء الظروف الراهنة التي تشهدها هذه الدول ، وبخاصة مع تفجر الأزمة المالية العالمية التي طالت آثارها السلبية هذه الدول كما طالت غيرها ؟ ، أي ماهى المجالات والمشكلات التي تستطيع الجمعيات والصناديق الخيرية أن تركز عليها فى أنشطتها وبرامجها بحيث يقود ذلك إلى تقليص التأثيرات السلبية المحتملة لهذه المشكلات على الاستقرار السياسي ؟ . **وثالثها،** كيف يمكن تفعيل دور العمل الخيري فى تعزيز الاستقرار السياسي فى دول المجلس ؟ ، أي ماهى العوامل التي تمكن الجمعيات والصناديق الخيرية من القيام بدور أكثر فاعلية فى هذا المجال ؟ ، والإجابة على هذا السؤال تتطلب مراجعة نقدية لخبرة العمل الخيري فى دول المجلس ، بحيث يتم استخلاص بعض المقترحات العملية التي تعزز من قدرة المنظمات الخيرية على التعامل من المستجدات.

وبناءً عليه ، سوف تكون نقطة البداية فى البحث هي تعريف كل من المفهومين الرئيسيين ، وهما "العمل الخيري " و " الاستقرار السياسي " ، ثم مناقشة واقع العمل الخيري فى دول المجلس فى الوقت الراهن ، يلي ذلك تحليل الحالة الراهنة للاستقرار السياسي فى الدول المعنية بقصد التعرف على مقومات الاستقرار والمصادر المحتملة أو الكامنة لعدم الاستقرار . وبعد ذلك سوف يتطرق البحث إلى رصد وتحليل المحددات أو العوامل الحاكمة لدور العمل الخيري فى تعزيز الاستقرار السياسي ، ثم يحلل مجالات وأبعاد هذا الدور، يلي ذلك استشراف الآفاق المستقبلية

عبد الرزاق فارس الفارس ،"الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون،" **المستقبل العربي** ، العدد ٣٦٣ ، مايو ٢٠٠٩ ، ص. ٤٣.

لدور العمل الخيري فى ترسيخ الاستقرار السياسي فى دول المجلس من خلال البحث فى سبل ومتطلبات تفعيل هذا الدور .

وفى سياق تناول النقاط سالفة الذكر فإنه ثمة حقيقة هامة يأخذها الباحث بعين الاعتبار مفادها أن القواسم المشتركة الموجودة بين دول المجلس لاتخفى حقيقة وجود تفاوتات بين هذه الدول من حيث عدد السكان ، وطبيعة التركيبة السكانية ، وحجم الثروات النفطية ، ودرجة التطور السياسي والاجتماعي ، وطبيعة المنظمات الأهلية ومدى فاعليتها ، وكل ذلك وغيره يلقى بتأثيراته على دور الجمعيات والصناديق الخيرية فى الدول المعنية .

أولاً : فى التعريف بمفهومي "العمل الخيري" و"الاستقرار السياسي"

يشير مفهوم "العمل الخيري" فى أوسع معانيه إلى الأنشطة والجهود التطوعية ذات الطابع الإنساني التي تقوم بها جمعيات ومؤسسات وصناديق وأفراد بهدف تحقيق التكافل الاجتماعي ، وتلبية احتياجات بعض الفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى دعم ومساندة ، فضلاً معالجة بعض القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع . وبالنظر إلى المجتمعات الإسلامية ، فإن المرجعية الأساسية لمفهوم "العمل الخيري" تتمثل فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، حيث يوجد الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحث على التكافل الاجتماعي وتدعو إلى الانخراط فى أعمال البر والإحسان والصدقة . وعادة ماتقوم الجمعيات والمؤسسات والصناديق الخيرية بالدور الرئيسي فى العمل الخيري الإنساني ، إلا أنه لايقتصر عليها ، حيث تمارسه جمعيات ومؤسسات أخرى بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى ، كما ينخرط فيه الأفراد بأساليب مختلفة. وفى جميع الحالات يبقى العمل الخيري أكثر فاعلية وتأثيراً عندما يتم بشكل مؤسسي ، أي من خلال جمعيات ومؤسسات لها خطط وبرامج عمل مدروسة ، وتمتلك الإمكانيات المادية والقدرات الإدارية والتنظيمية التي تؤهلها لتنفيذ برامجها بكفاءة وفاعلية [٣] .

---

3. لمزيد من التفاصيل ، انظر :

طلعت إبراهيم لطفي ، **العمل الخيري والإنساني فى دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة ميدانية لعينة من العاملين والمتطوعين فى الجمعيات الخيرية** (أبوظبى : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، ٢٠٠٤) ، ص ص. ١٦- ١٨.

أما مفهوم "الاستقرار السياسي" ، فيُقصد به فى سياق هذه الدراسة غياب أو ندرة أعمال العنف السياسي مثل : التظاهرات العنيفة أو أحداث الشغب أو حركات التمرد أو الاغتيالات السياسية أو أعمال التفجير والتخريب التي تستهدف مرافق وممتلكات عامة أو خاصة أو الاغتيالات السياسية أو الحروب الأهلية أو حملات الاعتقال والمحاكمات لأسباب سياسية ...الخ . فتكرار مثل هذه الأعمال يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي يمكن أن تفضي إلى دورة من العنف والعنف المضاد ، وهو أسوأ وضع يمكن أن تتعرض له أية دولة ، فالاستقرار الحقيقي وليس السلطوي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية والأمن والديمقراطية ، وكلها أمور تسهم بدورها فى ترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ويُعد الاستقرار السياسي محصلة لعوامل عديدة منها : شرعية السلطة الحاكمة ومدى رسوخها ، ودرجة فاعلية أجهزة الدولة ومؤسساتها فى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، وتأكيد هيبة الدولة فى ظل سيادة القانون ، ومواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وبخاصة مشكلات الفقر والبطالة والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والفساد . ومن مقومات الاستقرار السياسي كذلك : وجود قنوات مؤسسية وفعالة للمشاركة السياسية بحيث تسمح لمختلف القوى والفئات السياسية والاجتماعية بتوصيل مطالبها للسلطات الحاكمة والمشاركة فى العملية السياسية بطريقة سلمية ومنظمة ، واحترام حقوق الإنسان بما فى ذلك حقوق الأقليات ، ونشر ثقافة سياسية إيجابية لدى مختلف فئات المجتمع بحيث تركز على قيم التسامح السياسي والفكري ، والقبول بالتعدد والاختلاف فى الرؤى والمصالح ، ونبذ التطرف واللجوء إلى العنف لمعالجة الخلافات .

ونظراً لتعدد مقومات ومتطلبات وآليات تحقيق الاستقرار السياسي من ناحية ، وتعدد الفاعلين المعنيين بهذا الأمر مثل السلطة الحاكمة والقوى والتيارات السياسية والحزبية ومنظمات المجتمع الأهلي والحركات الاجتماعية من ناحية أخرى ، فإن الورقة معنية فى المقام الأول بمناقشة الدور الذي يمكن أن يقوم به العمل الخيري فى تحقيق الاستقرار السياسي ، بمعنى تحديد المجالات التي يمكن للعمل الخيري أن ينخرط فيها على نحو يعزز من دوره فى تحقيق هذا الهدف ، وبخاصة فيما يتعلق بمواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع ومساندة دور الدولة بهذا الخصوص ، وتعزيز التكافل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع ، ومحاربة التطرف الديني ، ونشر قيم وممارسات الوسطية والاعتدال التي تعكس جوهر الدين الإسلامي الحنيف.

وفى ضوء ماسبق يمكن القول : إنه مهما كانت فاعلية العمل الخيري فإنه دوره فى تحقيق الاستقرار السياسي سوف يبقى هامشياً ومحدوداً مالم يقوم الفاعلون الآخرون وفى مقدمتهم النظام الحاكم بأدوارهم ومسؤولياتهم بهذا الخصوص . ومع ذلك يبقى للعمل الخيري دوره حتى فى حالة وقوع الدولة فريسة لعدم الاستقرار ، حيث يخفف من معاناة ضحايا المواجهات التي تفضي إلى عدم الاستقرار من النازحين والمشردين وغيرهم ، كما أن العمل الخيري يمكن أن يسهم فى عملية إعادة البناء فى مرحلة مابعد حل الصراعات .

ثانياً : واقع العمل الخيري فى دول المجلس : تحليل وتقييم

تمثل الجمعيات والصناديق الخيرية مكوناً رئيسياً فى بنية المجتمع الأهلي فى دول مجلس التعاون الخليجي ، بل هي تحتل " موقع الصدارة والثقل الاجتماعي على خارطة العمل الاجتماعي التطوعي الخليجي . وعلى الرغم من اختلاف مسمياتها ، إلا أن أهدافها الخاصة واحدة فى دول مجلس التعاون الخليجي وهى : تقديم المساعدات المالية والعينية للأسر والأفراد المعوذين ، والمساهمة فى رعاية الخدمات العامة ، وصيانة المساجد وتأثيثها ، ودعم مدارس تحفيظ القرآن الكريم ، وتقديم خدمات اجتماعية للطفولة والعجزة والأيتام والمعاقين وغيرهم من الفئات الخاصة ، ومساعدة منكوبى الكوارث والحوادث ، والقيام بمشروعات موسمية خيرية ، والمساهمة فى برامج التوعية الإسلامية ، ومكافحة الأمية ، ومساعدة المرضى وتسهيل تقديم العلاج لهم ، وتقديم المساعدات للشباب والطلبة ومساعدتهم على استثمار أوقات فراغهم " [٤].

وفى ضوء ماسبق يذهب البعض إلى التمييز بين الجمعيات الخيرية التي يتم تأسيسها فى الأساس كجمعيات خيرية من ناحية ، والجمعيات الخيرية ذات الأنشطة الخاصة من ناحية أخرى ، وهى التي " تقدم خدمات وأنشطة تستفيد منها فئات خاصة فى المجتمع ، كفئات الطفولة والمعاقين والمسنين ، أو مرضى السكر أو مرضى الأمراض الوراثية

4. محمود على حافظ ،" العمل الاجتماعي التطوعي الخليجي وجمعياته فى ميزان التقويم،" فى : د. عدنان عبد الحميد القرشي وآخرون، **المجتمع المدني فى دول مجلس التعاون : مفاهيمه ومؤسساته وأدواره المنتظرة** (المنامة : المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ط١ ، ٢٠٠٦) ، ص. ٣٠٦.

.. أو جمعيات تنظيم الأسرة وغيرها ، ورغم التنوع فى خدمات هذه الجمعيات وربما اختلافها عن بعضها البعض ، إلا أنها تشترك فى خاصية أساسية وهى أنها تستهدف من خدماتها جماعات أو فئات محدودة داخل المجتمع"[٥].

ورغم وجود تفاوتات بين الجمعيات والمؤسسات والصناديق الخيرية من دولة إلى أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي سواء من حيث عددها أو حجم وطبيعة أنشطتها ، إلا أن المنظمات التي تندرج فى إطار العمل الخيري تمثل مكوناً رئيسياً فى بنية المجتمع الأهلي فى دول المجلس التعاون على نحو ماسبق ذكره ، وذلك نظراً لاعتبارات عديدة :

أولها، المرجعية الدينية التي يقوم عليها العمل الخيري ، حيث يدعو الإسلام إلى الانخراط فى أعمال الخير والبر والإحسان بما يحقق التكافل الاجتماعي .

وثانيها، أن عدد المنظمات الخيرية فى دول المجلس وصل حسب دراسة نُشرت فى عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨٦ منظمة ، موزعة على النحو التالي : المملكة العربية السعودية (٢٠٨) ، دولة الإمارات العربية المتحدة (٣٥) ، مملكة البحرين (١٨) ، الكويت (١٨) ، قطر (٥) ، سلطنة عُمان (٢)[٦] .

وثالثها، تنوع وتعدد الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات والمؤسسات والصناديق الخيرية ، وذلك نظراً لتعدد أهداف هذه المنظمات على نحو ماسبق ذكره . وتجدر الإشارة إلى أنشطة كثير من المنظمات الخيرية فى دول المجلس لاتقتصر على الداخل فقط ، بل تمتد إلى الخارج وبخاصة فيما يتعلق بمساعدة المنكوبين من جراء الفيضانات والحرائق والزلازل والحروب .

ورابعها، وجود نوع من الدعم الشعبي والرسمي التي تحظى به منظمات العمل الخيري فى دول المجلس ، فضلاً عن الدعم الذي يتلقاه بعضها من القطاع الخاص . وثمة عامل مهم يساعد على ذلك ، وهو " أن أغلب الجمعيات الخيرية تتصدر قيادتها جماعات النخبة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية المحلية أو كلها معاً . وفى حين تضمن

5. د. مريم عيسى الشيراوى،"المشاركة الأهلية فى تنمية المجتمع العربي الخليجي ،" فى : د. عدنان عبد الحميد القرشي وآخرون ، **المرجع السابق**، ص ص. ١٨٦- ١٨٧.

6. باقر سلمان النجار ، **الديمقراطية العصية فى الخليج العربي** (بيروت : دار الساقي ، ط١ ، ٢٠٠٨) ، ص. ١٩٦.

هذه القيادات تأمين دعم رسمي وأهلي (القطاع الخاص) كبير لهذه الجمعيات فإنها بذاتها تشكل مصدراً أساسياً من مصادر تمويل أنشطتها ... وعلى سبيل المثال يشكل الدعم المقدم من الجهات الأهلية من شخصيات ومؤسسات اقتصادية لجمعية البر الخيرية بالرياض مانسبته ٧١،٤% من دخل الجمعية"[٧].

وخامسها ، توفر الموارد المالية للجمعيات والصناديق الخيرية وتنوع مصادرها مقارنة بغيرها من الجمعيات ، والسبب الرئيسي فى ذلك هو أن الجمعيات الخيرية تتلقى صدقات وتبرعات وزكاة أموال لتتولى توزيعها نيابة عن المذكين والمتصدقين من أهل البر والإحسان ، مما يعزز من قدرة هذه الجمعيات على ممارسة أنشطتها فى الداخل والخارج . وعلى سبيل المثال ، ففي عام ٢٠٠٥ بلغت " إيرادات جمعية بيت الخير فى دبي (٨٤،٩١٠،٠٨٩) درهم ، وجمعية دار البر فى دبي (٧٩،١٠١،٦٨٢) درهم ، والجمعية الخيرية بالفجيرة (٢٩،٦٩١،٤٩٠) درهم ، وجمعية دبي الخيرية (٢٦،٠٨٠،٨٩٣) درهم ، والجمعية الخيرية بأم القوين (٨،٠١١،٨٩٠) درهم " . وبالتالي فإن إجمالي إيرادات الجمعيات الخيرية – خدمات إنسانية قد بلغ (٢٣٢،٨٢٣،١٦٤) درهم فى عام ٢٠٠٥ ، وهو مايشكل ٧٧ % من مجموع إيرادات الجمعيات كافة ، والبالغ (١٧٤، ٧٩٥ ، ٣٠٣) درهم[٨] . وحرصاً على تنويع مصادرها ، فقد اتجهت بعض الجمعيات الخيرية إلى استثمار جزء من إيراداتها فى مشاريع وأنشطة اقتصادية تدر عليها عائداً . ومن ذلك على سبيل المثال ، جمعية البر فى الرياض التي تستثمر فى أنشطة تجارية وعقارية وغيرها . وقد شكلت هذه الاستثمارات أكثر من ٢٤،٧ % من دخل الجمعية[٩] .

ورغم الدور الهام الذي تقوم به الجمعيات والصناديق الخيرية فى دول المجلس ، إلا أن الطابع الرعائى وليس التنموي هو الغالب على هذا الدور . كما أن هناك جملة من المعوقات التي تؤثر بالسلب على العمل الخيري ، بعضها يتعلق بالأوضاع الداخلية للجمعيات الخيرية من حيث هياكلها التنظيمية والإدارية وبرامج عملها وطبيعة الكوادر العاملة فيها ، وبعضها يتعلق بغياب أو ضعف التنسيق بين فيما بين الجمعيات الخيرية من ناحية وبينها وبين الجمعيات الأهلية الأخرى ذات الصلة ببعض مجالات العمل من ناحية ثانية . وهناك معوقات تتعلق بطبيعة العلاقة بين

---

7. **المرجع السابق** ، ص ص.٢٠٠-٢٠١.

8. **تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠٦** ، ص ص. ١٨٠- ١٨١.

9. باقر سلمان النجار ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. ٢٠٢.

المنظمات الخيرية ، بل والأهلية عموماً والدولة ، حيث لاتتمتع هذه المنظمات فى الأغلب الأعم باستقلالية حقيقة عن أجهزة الدولة ومؤسساتها ، فضلاً ضعف الشراكة بين المنظمات الخيرية والقطاع الخاص بصفة عامة ، وضعف الوعي بأهمية العمل الخيري ودوره لدى بعض فئات المجتمع [10].

وفى أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ، استهدفت الولايات المتحدة فيما استهدفت العمل الخيري فى العالم الإسلامي وبخاصة فى الدول العربية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث راحت واشنطن تتهم بعض المنظمات الخيرية ، وبخاصة تلك المعروفة بأنشطتها الخارجية ، بتمويل جماعات إرهابية أو على الأقل أن جانباً من أموال بعض الجمعيات المعنية يصل بشكل أو بآخر لإلى جماعات وعناصر إرهابية . ولذا قامت بمصادرة أو تجميد أرصدة واستثمارات بعض الجمعيات والأشخاص ، ولكن الأهم من ذلك هو أنها مارست ضغوطاً على الدول المعنية من أجل فرض المزيد من السيطرة على العمل الخيري داخلياً وخارجياً .

وعموماً فقد جاءت استجابة دول المجلس على هذه التطورات تحت عنوان عريض هو إعادة تنظيم العمل الخيري ، حيث أصدرت الحكومة الكويتية ممثلة فى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قراراً يلزم الجمعيات الخيرية بالإعلان عن مصادر تمويلها وأوجه إنفاق إيراداتها . أما فى المملكة العربية السعودية ، فقد منعت الحكومة الأفراد والجماعات من جمع التبرعات وقصرت الأمر على الجمعيات الخيرية ، كما أنها قامت بحل "مؤسسة الحرمين الخيرية" التي اُتهمت بدعم وتمويل الإرهاب ، وأسست هيئة خيرية جديدة باسم " الهيئة السعودية الخيرية للإغاثة والأعمال الخيرية فى الخارج" ، بحيث تتولى الإشراف على النشاط الخيري خارج المملكة [11] .

وقد اتخذت دول أخرى خطوات مماثلة وبخاصة فيما يتعلق بتقنين وتنظيم مسألة جمع التبرعات ، مع تفعيل مسألة مراقبة مصادر تمويل الجمعيات وأوجه إنفاق إيراداتها لاسيما وأن القانون يمنح الحكومة هذه الصلاحية كما هو الحال فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث ينص القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ فى شأن الجمعيات

10. لمزيد من التفاصيل حول معوقات العمل الخيري فى دول المجلس ، انظر على سبيل المثال :

طلعت إبراهيم لطفي ، **مرجع سبق ذكره** ، الفصل الثامن ؛ محمود على حافظ ،" العمل الاجتماعي التطوعي الخليجي وجمعياته فى ميزان التقويم ،" فى : د. عدنان عبد الحميد القرشي وآخرون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص. ٣٢٠- ٣٢٦.

11. باقر سلمان النجار ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص. ٢٠٣- ٢٠٤.

والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام فى المادة ١٩ على مايلى " للوزارة (وزارة الشؤون الاجتماعية) حق الإشراف على برامج الجمعية ومشروعاتها فى نطاق أغراضها المحددة فى نظامها الأساسي ..." ، وينص فى المادة ٢٠ على مايلى " تخضع الجمعية لرقابة الوزارة من النواحي المالية ، وذلك للتثبت من أوجه الإنفاق وسلامة توجيه مواردها المالية والعينية للأغراض والمشروعات التي تقوم بها الجمعية طبقاً لنظامها الأساسي . وللوزارة فى سبيل ذلك الإطلاع على دفاتر الجمعية وسجلاتها ومستنداتها" . وبصفة عامة ، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الضغوط التي مُورست على العمل الخيري فى دول المجلس فى أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر قد أدت إلى تراجع حجم الدعم الرسمي والأهلي المقدم للمنظمات الخيرية من ناحية ، وتقلص حجم أنشطتها من ناحية أخرى[١٢] .

ثالثاً : واقع الاستقرار السياسي فى دول المجلس : نظرة عامة

على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي توجد فى بيئة إقليمية تفتقر إلى الأمن والاستقرار ، حيث شهدت منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين عدة حروب ، كان – ولايزال - لها تداعياتها الأمنية والسياسية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي ، على الرغم من ذلك ، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تُعتبر من أكثر الدول العربية تمتعاً بالاستقرار السياسي بالمعنى المشار إليه سلفاً ، فمنذ تسعينيات القرن العشرين لم تشهد دول المجلس أحداث عنف داخلي خطيرة ذات تأثير كبير على أمنها واستقرارها ، فأحداث العنف التي شهدتها هذه الدول جاءت فى مجملها متفرقة وعشوائية ومحدودة الأثر ، وذلك باستثناء بعض الأعمال التي نفذتها عناصر إرهابية على أراضى المملكة العربية السعودية ، والمواجهات التي تمت بين الإرهابيين والأجهزة الأمنية السعودية ، والتوترات والمواجهات التي جرت بين الأجهزة الأمنية وبعض قوى المعارضة البحرينية خلال تسعينيات القرن الماضي [١٣].

---

12. **المرجع السابق** ، ص. ٢٠٤.

13. لمزيد من التفاصيل ، انظر :

Munira Fakhro,"The Uprising in Bahrain: An assessment," in : Gary Sick and Lawrence Potter (eds.), The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security ,and Religion(New York: St.Martin's Press 1997); Falah al-Mdaires,"Shi`ism and Political Protest in Bahrian," Digest of Middle east studies (Spring 2002).

وفى الحالة الأولى تمكنت السلطات السعودية من كسر شوكة جماعات التطرف والإرهاب والقضاء على خطرها ، وذلك اعتماداً على استراتيجية متعددة الأبعاد والوسائل والجهات المشاركة فى التنفيذ[١٤] . أما بالنسبة للبحرين ، فقد تراجعت وتيرة أعمال العنف إلى حد كبير مع تولى الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم وقيامه بإطلاق مشروع إصلاحي استقطب قوى المعارضة لتخوض غمار العمل السياسي وتمارس دورها فى معارضة السلطة بوسائل سياسية سلمية ضمن أطر المؤسسات القائمة وبعيداً عن العنف . ورغم حدوث بعض أعمال العنف فى مملكة البحرين خلال السنوات القليلة الماضية ، إلا أنها لم تشكل تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار فى البلاد .

وتأكيداً لواقع الاستقرار فى دول المجلس ، فقد خلصت دراسة أعدتها مجلة "فورين بولسى" الأمريكية بالتعاون مع صندوق التمويل من أجل السلام عن الاستقرار فى ١٧٧ دولة من دول العالم ، ونشرتها فى عددها الصادر فى يونيو/يوليو ٢٠٠٩ ، خلصت إلى أن سلطنة عُمان جاءت فى المرتبة ٣٢ على الصعيد العالمي والأولى عربياً من حيث التمتع بالاستقرار، ودولة الإمارات العربية المتحدة فى المرتبة ٣٩ عالمياً والثانية عربياً ، وقطر فى المرتبة ٤٠ عالمياً والثالثة عربياً ، والبحرين فى المرتبة ٤٥ عامياً والرابعة عربياً ، والكويت فى المرتبة ٥٣ عالمياً والخامسة عربياً ، والمملكة العربية السعودية فى المرتبة ٨٩ عالمياً والتاسعة عربياً . وبذلك احتلت خمس دول من دول المجلس المراكز الخمس الأولى عربياً من حيث الاستقرار ، فيما جاءت السعودية فى المرتبة التاسعة . وقد اعتمدت الدراسة على قياس عدة مؤشرات للاستقرار منها : مدى نجاح الدولة فى توفير الأمن وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، والإدارة الكفء لآليات السوق والضغوط الديموغرافية والتنوع الاجتماعي ، ومدى احترام حقوق الإنسان[١٥] .

---

14. لمزيد من التفاصيل حول الاستراتيجية السعودية فى مكافحة التطرف والإرهاب ، انظر :

Christopher Boucek,"Saudi Arabia’s “Soft” Counterterrorism Strategy: Prevention, Rehabilitation, and Aftercare," Carnegie Papers, Middle East Program , Number 97, September 2008;Abdullah F. Ansary," Combating Extremism : A Brief Overview of Saudi Arabia’s Approach," Middle East Policy, Vol. XV.No.2, Summer 2008 .

15. انظر عرضاً لأهم نتائج الدراسة ذات الصلة بدول المجلس فى : **جريدة الخليج الإماراتية** (٢٨/ ٧ / ٢٠٠٩) .

وثمة عدة عوامل تفسر حالة الاستقرار السياسي فى دول المجلس منها : الطفرة النفطية الأولى فى سبعينيات القرن العشرين ، والتي وفرت لدول المجلس عائدات مالية ضخمة مكنتها من تبنى وتنفيذ خطط وبرامج طموحة للتنمية والتحديث الاقتصادي والاجتماعي . وقد أسهم ذلك فى خلق وتكريس ظاهرة الدولة الريعية النفطية فى الخليج ، والتي تبلور فى ضوئها عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها مفاده أن تقوم الدولة بتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من تعليم وصحة وإسكان وخلافه بشكل مجاني أو شبه مجاني ، ولاتفرض ضرائب عليهم مقابل التخلي عن المطالبة بالمشاركة السياسية ، وذلك تطبيقاً لمبدأ "لاضرائب ولاتمثيل" . وبذلك تعاظم دور الدولة فى الاقتصاد والمجتمع ، وبرزت شرائح اجتماعية ريعية أصبحت مرتبطة بالدولة . ولكن مع التراجع الكبير فى أسعار النفط فى منتصف ثمانينيات القرن العشرين ، تراجعت قدرة دول المجلس على الاستمرار فى برامج سياسة الرفاه الاجتماعي ، لاسيما وأن هذه الدول تحملت المزيد من الأعباء المالية نتيجة لمساهمتها فى تكاليف حرب تحرير الكويت من ناحية ، وتزايد إنفاقها العسكري من جراء تدهور الأمن الإقليمي من ناحية أخرى ، ولذلك بدأت هذه الدول تعانى بدرجات متفاوتة من المتاعب المالية ، وبدأ يظهر العجز فى ميزانياتها [١٦]. وإذا كانت الطفرة النفطية الكبيرة التي جرت خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ ، قد مكنت دول المجلس من التغلب على متاعبها الاقتصادية ، وعززت من احتياطياتها المالية ، إلا أن الأزمة المالية العالمية جاءت لتخلق مشكلات جديدة لهذه الدول على نحو ماسبق ذكره .

وبالإضافة إلى ماسبق ، فإن ثمة عوامل أخرى أدت إلى الاستقرار السياسي فى دول مجلس التعاون الخليجي منها : رسوخ شرعية النظم الحاكمة فى أغلب الحالات ، وهى شرعية تستند إلى التقاليد والدين والدور التاريخي من ناحية ، والانجازات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى . فضلاً عن عدم تبلور قوى وتنظيمات سياسية تتخذ من العنف مسلكاً لممارسة العمل السياسي ، وذلك على غرار ماحدث فى دول أخرى مثل مصر والجزائر وعراق مابعد صدام حسين ، حيث شكلت التنظيمات الإسلامية المتشددة تحدياً حقيقياً للنظم الحاكمة فى الدول المعنية

---

16. لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الدولة الريعية النفطية فى منطقة الخليج ، انظر :

Hazem Beblawi," The Rentier State in the Arab World," in: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, (eds.), The Rentier State, Volume II (London: Croom Helm, 1987), Chapters 2 and 3.

لفترات متفاوتة من الزمن . وباستثناء بعض الجماعات التي برزت فى المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والكويت فى بعض الفترات ، لم تعرف دول المجلس ظاهرة التطرف والعنف الإرهاب بالشكل الذي عرفته دول أخرى فى المنطقة . كما لايمكن إغفال دور أدوات وآليات الضبط الاجتماعي والأمني والسياسي فى تعزيز الأمن والاستقرار فى دول المجلس ، وهى إجراءات متفاوتة فى طبيعتها وأهميتها من دولة إلى أخرى .

وإذا كانت دول المجلس تتمتع بالاستقرار السياسي للاعتبارات سالفة الذكر ، فإن السؤال الرئيسي هنا هو : كيف يمكن الحفاظ على هذا الاستقرار وتعزيزه فى ظل ظروف ومستجدات داخلية وخارجية تنطوي على أوضاع كامنة لعدم الاستقرار ؟ ، وماهو الدور الذي يمكن أن يقوم به العمل الخيري من أجل تحقيق هذا الهدف ؟ .

رابعاً : العمل الخيري ودوره فى تعزيز الاستقرار السياسي فى دول المجلس : المحددات

ثمة عدة عوامل ترسم حدود وملامح دور المنظمات الخيرية فى تعزيز الاستقرار السياسي فى دول مجلس التعاون الخليجي ، منها مايلى :

- **تزايد المشكلات والضغوط الاقتصادية والاجتماعية فى ظل استمرار الأزمة المالية العالمية**

على الرغم من أن الطفرة النفطية التي امتدت من عام ٢٠٠٢ حتى منتصف عام ٢٠٠٨ ، قد وفرت لدول مجلس التعاون الخليجي عوائد مالية ضخمة ، قدرها البعض بمعدل سنوي يصل إلى ٣٢٧ بليون دولار خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦ ، أي أكثر من ضعف متوسطها مقارنة بالسنوات الخمس السابقة ، وهو الأمر الذي مكن دول المجلس من تحقيق معدل نمو حقيقي فى الناتج المحلى الإجمالي بمتوسط ٨ % خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ ، كما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بنسبة وصلت إلى ٣٢% خلال الفترة نفسها ، مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة التباينات بين دول المجلس بهذا الخصوص . وفى ظل هذه التطورات اتجهت دول المجلس إلى زيادة الإنفاق العام بدرجات متفاوتة ، كما استطاعت مواجهة بعض المتاعب الاقتصادية التي كانت تعانى منها قبل حدوث الطفرة ، وبخاصة تلك المتمثلة فى عجز الميزانيات والمديونية ، فضلاً عن قيام بعض الدول بزيادة مرتبات موظفي الحكومة وزيادة قيمة المساعدات الاجتماعية بقصد التخفيف من الآثار السلبية للتضخم ، الذي تصاعد بشكل ملحوظ خلال فترة الطفرة النفطية ، على مستوى معيشة قطاعات عريضة من المواطنين . كما سمحت

الطفرة النفطية لدول المجلس بتعزيز صناديق الثروة السيادية الخاصة بها [١٧]. ولكن جاءت الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم منذ منتصف عام ٢٠٠٨ ، جاءت لتفرز آثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي إسوة ببقية دول العالم على نحو ماسبق ذكره .

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن آثار الأزمة المالية العالمية على دول المجلس قد تفاوتت من دولة إلى أخرى ، كما أن أنماط استجابة حكومات هذه الدول للأزمة عكست بعض التباينات طبقاً لطبيعة اقتصاد كل دولة ، والعوامل الحاكمة للنمو الاقتصادي فيها ، وحجم الموارد المالية المتاحة لها ، وطبيعة نظامها السياسي . ورغم أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات هذه الدول قد تكون خففت من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة على دول المجلس [١٨]، إلا أن ذلك لاينفى حقيقة أن الأزمة خلقت تحديات جديدة لهذه الدول ، حيث تدهورت أسعار النفط ، وتضررت أسواق الأسهم ، كما تضررت قطاعات اقتصادية هامة فى مقدمتها قطاع العقارات والإنشاءات ، وتعرضت شركات للإفلاس أو لاضطراب أوضاعها المالية ، الأمر الذي دفعها إلى إلغاء أو تقليص بعض مشاريعها ، وتخفيض أعداد العاملين فيها .

وثمة عامل آخر أدى إلى زيادة تأثير الأزمة المالية العالمية على دول المجلس وهو يتمثل فى استمرار بعض المشكلات الهيكلية التي تعانى منها هذه الدول ، فعلى الرغم من تحسن المؤشرات العامة لاقتصاداتها خلال فترة الطفرة النفطية الثانية ، إلا أن دول المجلس لم تتمكن من معالجة الاختلالات البنيوية فى هياكلها الاقتصادية إلا بشكل جزئي فى أفضل الأحوال ، حيث استمر النفط يشكل المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وذلك بحكم ارتفاع أسعاره وزيادة عائداته خلال فترة الطفرة النفطية .

---

17. لمزيد من التفاصيل ، انظر :

Ibrahim Saif, The Oil Boom in the GCC Countries,2002-2008: Old Challenges, Changing Dynamics (Carnegie Endowment for International Peace, Carnegie Papers ,Number 15, March 2009), pp.1-5.

18. لمزيد من التفاصيل ، انظر :

Ibrahim Saif and Farah Choucair," Arab Countries Stumble in the face of Growing Economic Crisis," Carnegie Endowment for International Peace , Web Commentary, Middle East Program (May 2009), pp.2-4.

ورغم الإنجازات التي حققتها بعض الدول وبخاصة الإمارات والكويت وقطر فى تنويع مصادر الدخل مستفيدة من العائدات النفطية فى زيادة الإنفاق العام ، حيث كان معدل النمو السنوي للاقتصاد غير النفطي أسرع من معدل نمو الاقتصاد النفطي [١٩] ، إلا أن هناك حاجة للاستمرار فى هذا المسلك ، بحيث تكون هناك مصادر متنوعة للدخل تجعل هذه البلدان فى مأمن عن الآثار والتداعيات التي تنجم عن التذبذب فى أسعار النفط . كما استمرت أسواق العمل تعانى من سيطرة العمالة الوافدة وبخاصة فى الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر ، وذلك على الرغم من تنامي معدلات البطالة فى صفوف المواطنين وبخاصة الشباب منهم . وحسب إحصاءات لمنظمة العمل العربية نشرت فى عام ٢٠٠٨ ، فإن نسبة العمالة الوافدة إلى إجمالي قوة العمل بلغت ٨٢% فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، و٨١ % فى الكويت ، و٦٦% فى سلطنة عُمان ، و٦٥% فى المملكة العربية السعودية ، و٥٩ % فى البحرين ، و٥٧% فى قطر [٢٠].

ولاشك فى أن استمرار ارتفاع معدلات البطالة فى صفوف المواطنين يمكن أن يكون له انعكاساته الاجتماعية والسياسية السلبية ، لاسيما وأن البطالة تخلق ظروفاً مواتية لانتشار التطرف والعنف والجريمة والمخدرات . وطبقاً لبعض التقديرات ، وعلى سبيل المثال ، فإنه فى عام ٢٠٠٤ ارتفعت نسبة البطالة فى البحرين إلى ١٨،٥ % بعد أن كانت ١٢،٧% عام ٢٠٠٠ . وفى عام ٢٠٠٦ ارتفع معدل البطالة فى المملكة العربية السعودية إلى ١٢% بعد أن كان ٨،٢ % فى عام ٢٠٠٠[٢١] . وبصفة عامة ترتفع معدلات البطالة فى صفوف الشباب (من ١٨-٢٤سنة) مقارنة بالفئات العمرية الأخرى ، فقد بلغت نسبة العاطلين من الشباب إلى إجمالي عدد العاطلين أكثر من ٨٠% فى الكويت ، وحوالي ٧٥ % فى البحرين ، ونحو ٩٥% فى سلطنة عُمان[٢٢] . ومما يزيد من خطورة

---

19. لمزيد من التفاصيل ، انظر :

Ibrahim Saif, Op. Cit., pp.4-6.

20. لمزيد من التفاصيل ، انظر :

Ibid., pp.16-17.

21. أ. بول داير ،" التطور الديموغرافى فى منطقة الخليج : ماذا تعنى الأرقام،" فى : د. حسنين توفيق إبراهيم ود. كريستيان كوخ ، (محرران) ، **الخليج فى عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨** (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، ط١ ، ٢٠٠٨) ، ص. ٢١٣.

22. د. نوزاد عبد الرحمن الهيتى ،" بطالة الشباب فى دول مجلس التعاون : دراسة تحليلية،" **آراء حول الخليج** ، العدد ٢٥ (أكتوبر ٢٠٠٦) ، ص. ١٤.

الوضع أن قدرة الحكومات على خلق فرص عمل جديدة باتت محدودة فى ظل تشبع القطاع الحكومي ، كما أن دور القطاع الخاص فى دول المجلس فى توظيف المواطنين هو دور محدود فى أفضل الأحوال . ففي دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال ، وطبقاً لبيانات أعلنها معالي صقر غباش وزير العمل فإنه فى عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة المواطنين العاملين فى القطاع الخاص ٠،٣٦% من إجمالي العاملين فيه ، ونفس النسبة تقريباً فى عام ٢٠٠٨ . وفى الكويت لايتجاوز عدد الكويتيين العاملين فى القطاع الخاص نسبة ٢% من إجمالي العاملين فى هذا القطاع [٢٣]. وبالتالي لايمكن التعويل على القطاع الخاص فى القيام بدور جوهري فى توظيف المواطنين وتقليص نسبة البطالة فى صفوفهم لاسيما وأنه يعانى من جراء الأزمة المالية العالمية التي أسهمت بدورها فى زيادة معدلات البطالة فى دول المجلس ، حيث قامت بعض الشركات فى بعض الدول مثل الكويت وغيرها بتسريح أعداد من المواطنين العاملين فيها [٢٤].

- **تنامي المشكلات والتوترات الطائفية فى بعض دول المجلس**

لقد شهد بعض دول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة مملكة البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية بعض الأحداث والتوترات ذات الطابع المذهبي فى أعقاب اندلاع الثورة الإسلامية فى إيران ونجاحها فى إطاحة نظام الشاه ، حيث كان لهذه الثورة بعض التأثيرات على فئات من الشيعة فى دول المجلس ، لاسيما وأن قادها رفعوا خلالها سنواها الأولى شعار تصدير الثورة للخارج . وقد تمكنت حكومات دول المجلس من التعامل مع هذه التطورات استناداً إلى مزيج من سياسات الاحتواء والقمع . ولكن السنوات الأخيرة شهدت تنامياً ملحوظاً فى المشكلات والتوترات الطائفية فى بعض دول المجلس ، وبخاصة فى ظل تصاعد الدور السياسي للشيعة فى عراق مابعد صدام حسين [٢٥]. ففي عام ٢٠٠٨ على سبيل المثال تزايدت حدة الاحتقان الطائفي فى مملكة البحرين

---

23. انظر البيانات التي أعلنها معالي صقر غباش فى : **الخليج الإماراتية** (٢٠٠٩ /٧/٥) ؛ عامر ذياب التميمي ،" أزمة المسرحين فى الكويت،" **جريدة الخليج الإماراتية** (٢٠٠٩ /٨/٥) .

24. عامر ذياب التميمي ، **المرجع السابق** .

25. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، انظر :

Yitzhak Naksh, Reaching for power :The Shi`a in the Modern Arab World (Princeton : Princeton University Press,2006); Vali Nasr," When the Shiites Rise," Foreign Affairs, July/August 2006; Moshe

لدرجة أنه أصبح يشكل في نظر البعض تهديداً جدياً للوحدة الوطنية والمشروع الإصلاحي ، حيث جرت عمليات تشكيك و تبادل للاتهامات على نطاق واسع . ومما زاد من خطورة الموقف أن نواباً في البرلمان ، وخطباء مساجد ، ورموزاً في جمعيات سياسية ، وكتاباً فى صحف يومية وغيرهم قد انخرطوا في عملية الشحن الطائفي عبر منابر ومآتم وحسينيات وصحف ومواقع الكترونية ، كما خرجت تظاهرات احتجاجية على أساس طائفي [٢٦].

ونظراً لما تمثله حالة الاحتقان الطائفي الحاد من مخاطر على الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي للمجتمع البحريني ووضعية الأمن والاستقرار السياسي في البلاد ، فقد تدخل ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لوضع حد للممارسات الطائفية ، حيث حذر فى غير مرة من مغبة الاستمرار في هذا النهج ، وطالب صانعي الفتنة بالصمت ، وراح يذكر الجميع بتجارب بعض الدول التي تحولت إلى ساحات قتال بين أبناء الوطن الواحد[٢٧] .

كما تحركت الحكومة البحرينية لمعالجة حالة الاحتقان الطائفي والحيلولة دون انزلاق الأوضاع إلى ماهو أسوأ، فقررت تشكيل لجنة برئاسة وزارة الداخلية لمراقبة التقيد والالتزام بألا يسمح بالتجاوزات سواء من المنابر أو الصحف أو المواقع الالكترونية تجاه القيم والثوابت الوطنية وخصوصاً فيما يتعلق بالذات الملكية وسمو ولى العهد والوحدة الوطنية وموضوع الطائفية وعروبة البحرين[٢٨] .

وشهدت الكويت خلال السنوات الأخيرة بعض التوترات ذات الأبعاد والدلالات الطائفية ، منها ماحدث فى فبراير عام ٢٠٠٨ عندما قام مجموعة من الكويتيين الشيعة وغيرهم بتأبين عماد مغنية - القيادي في حزب الله اللبناني ، الذي أُغتيل في دمشق في فبراير ٢٠٠٨ . وقد شكلت هذه القضية محوراً للتجاذب ليس بين الحكومة ومجلس الأمة فحسب ، بل داخل المجلس أيضاً ، لاسيما وأن اثنين من أعضاء المجلس فى ذلك الوقت وهما : عدنان

Ma`oz, The “Shi’i Crescent”:Myth or Reality,” The Saban Center for Middle East Policy, Analysis Paper, Number15, November 2007.

26. عصمت الموسوي ،" مد طائفي ... انحسار إصلاحي،" **الأيام البحرينية** (٦/٢٢ / ٢٠٠٨) ؛ **أخبار الخليج البحرينية** (٣١/ ٨ / ٢٠٠٨) .

Associated press (June 20, 2008)

27. **الخليج الإماراتية** (٢١ ، ٣٠ / ٧ / ٢٠٠٨).

28. **الوسط البحرينية** (٢٣ ، ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٨) .

عبد الصمد وأحمد لارى في شاركا في مناسبة التأبين . وعلى خلفية ذلك ، قامت السلطات الكويتية بتوقيف عدد من الذين شاركوا في التأبين والتحقيق معهم وإحالتهم إلى المحاكمة . كما أكدت السلطات عزمها على ترحيل عدد من الوافدين الذين شاركوا في التأبين .

وقد ارتبط التصعيد في هذه القضية بوجود قناعة لدى بعض الدوائر الكويتية مفادها اهام مغنية بالضلوع في أعمال إرهابية استهدفت الكويت خلال ثمانينيات القرن العشرين . كما أن الحديث عن حزب الله الكويتي أثار الكثير من الشكوك والهواجس . وقد اتخذت هذه القضية بعداً طائفياً ، حيث أن هناك من النواب السنة وغيرهم من راح يطالب بسحب الجنسية عن عدنان عبد الصمد وأحمد لارى ، وإسقاط عضويتهما في البرلمان . وبالمقابل راح النائبان يحضران لاستجواب وزير الداخلية بسبب التجاوزات التي ارتكبتها أجهزة الأمن أثناء القبض على المطلوبين على نحو يثير الفتنة المذهبية . وقد جاء حل المجلس في ١٧/٣/ ٢٠٠٨ ليوقف هذا الإجراء[٢٩].

وعموماً فقد انعكست تبعات هذه القضية ، ومماارتبط بها من اعتبارات طائفية على أجواء ونتائج الانتخابات التشريعية المبكرة التي أُجريت في ١٧/٥/ ٢٠٠٨ ، حيث عزز الشيعة نفوذهم في المجلس بفوز خمسة نواب مقارنة بأربعة نواب في المجلس السابق ، وكان من بين الفائزين عدنان عبد الصمد وأحمد لارى ، وهو مايشير إلى وجود حالة من الشحن الطائفي التي شهدتها الانتخابات [٣٠]. وعلى خلفية التوترات ذات الأبعاد الطائفية ، فقد حذر سمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أكثر من مرة من مغبة مثل هذه الممارسات التي تؤثر سلباً على الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية . وهكذا ، فإن المسألة الطائفية تمثل مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار فى بعض دول المجلس ، وبخاصة إذا ماتم تسييسها من قبل قوى سياسية داخلية أو استغلالها وتوظيفها من قبل قوى خارجية .

29. في أكتوبر ٢٠٠٨ ، قضت محكمة الجنايات الكويتية ببراءة سبعة ناشطين شيعة (من بينهم النائبان عدنان عبد الصمد وأحمد لارى) من جميع التهم الموجهة إليهم على خلفية تأبين عماد مغنية . (**الحياة اللندنية** ، ٢٣/١٠/ ٢٠٠٨) .

30. **الخليج الإماراتية** (٣ ، ٦، ٢٠٠٨/٣/١٣) .

David Pollock ,"Kuwait's New political Crisis : Can Democracy Trump Sectarianism?," **Policy Watch** # 1358 (March 25, 2008).

- **تراجع دور دولة الرفاه**

على أثر الارتفاع الكبير فى أسعار النفط وزيادة العائدات النفطية فى مرحلة مابعد حرب أكتوبر ١٩٧٣(الطفرة النفطية الأولى) ، تبنت دول مجلس التعاون الخليجي خططاً وبرامج طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد ترتب على ذلك أن أصبحت هذه الدول بمثابة نماذج لــ"دولة الرفاه" أو "دولة الرعاية " ، حيث أخذت الدولة على عاتقها مهمة توفير الخدمات لمواطنيها بصورة مجانية أو شبه مجانية وبخاصة خدمات التعليم والصحة والسكن والتوظيف وغيرها . وهذا النمط من "دولة الرفاه" يختلف عن نمط "دولة الرفاه" كما جسدته – وتجسده - التجربة الغربية ، حيث جاء فى الأخيرة كمحصلة لتفاعلات طويلة شاركت فيها قوى وتكوينات طبقية وعمالية وحركات سياسية واجتماعية ، وهى أمور وظواهر لم تعرفها دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ ارتبط ظهور "دولة الرفاه" بالارتفاع الكبير فى أسعار النفط ، وتبلور ظاهرة "الريع النفطي" و"الدولة الريعية النفطية" ، والتي أصبحت تعتمد فى جانب هام من مداخليها ليس على الأنشطة الإنتاجية فى الداخل ولكن على بيع النفط فى الأسواق العالمية . وفى إطار سعى النخب الحاكمة فى هذه الدول من أجل تعزيز شرعيتها ، وتعويض المواطنين عن سنوات الحرمان الطويلة فى مرحلة ماقبل النفط ، فقد حرصت هذه النخب على زيادة الإنفاق العام على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي جعل من الدولة بمثابة "دولة راعية" . وفى المحصلة ، فقد ترتب على هذه التطورات اتساع دور الدولة وتمدده على صعيدي الاقتصاد والمجتمع [٣١].

وعلى الرغم من الأثر الإيجابي الذي أحدثه نظام الرفاه الذي تبنته دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي فى توفير احتياجات المواطنين ومتطلباتهم ، إلا أنه كان له تأثيرات وتداعيات سلبية أبرزها : جلب أعداد هائلة من العمالة الوافدة من أجل تنفيذ خطط وبرامج التنمية الطموحة ، الأمر الذي خلق خللاً كبيراً فى التركيبة السكانية ، أصبح له تداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية . فضلاً عن تنامي

31. انظر تناولاً مفصلاً لهذا الموضوع فى : د. يوسف الحسن ، **التنمية الثقافية والسياسية وتحديات المستقبل فى دولة الإمارات العربية المتحدة** (الشارقة : مركز الخليج للدراسات – دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٨) ، ص ص . ٥٩- ٦٢؛ ولنفس المؤلف ، **دولة الرعاية فى الإمارات العربية المتحدة: من الحرمان إلى الرفاه إلى المشاركة** (الشارقة : مركز الإمارات للبحوث الإنمائية والإستراتيجية ، ١٩٩٧) ؛ عبد الرزاق فارس الفارس ،" العولمة ودولة الرعاية فى أقطار مجلس التعاون،" **المستقبل العربي** ، العدد ٣٠٢ (أبريل ٢٠٠٤) .

Hazem Beblawi," The Rentier State in the Arab World," in: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, (eds.), The Rentier State Volume II (London: Croom Helm, 1987), Chapter 2.

ظاهرة العقلية الريعية على مستوى شرائح متعددة فى المجتمع الإماراتي ، وتراجع أخلاقيات العمل ، وشيوع النزعة الاستهلاكية ، والاهتمام بالكم على حساب الكيف وبخاصة فى مجالات التعليم والصحة [٣٢].

ومع تراجع أسعار النفط منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين بدأ نموذج "دولة الرفاه" كما جسدته تجارب دول المجلس ، بدأ يواجه تحديات حقيقية ، وبخاصة فى ظل الأعباء المالية الكبيرة التي تحملتها هذه الدول من جراء مساهمتها فى حرب تحرير الكويت من ناحية ، وزيادة إنفاقها على التسليح بعد الحرب من ناحية أخرى ، وبالتالي لم تعد هذه الدول قادرة على الاستمرار فى تطبيق نظام الرفاه كما كانت تفعل خلال فترة الطفرة النفطية ، خاصة وأنها بدأت تعانى - بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة — من بعض المتاعب الاقتصادية ، حيث بدأت تواجه عجزاً فى ميزانياتها ، ولذا راحت تقلص من إنفاقها العام ، وفرض بعضها رسوماً على بعض السلع والخدمات . ولقد جاءت الطفرة النفطية الثانية التي استمرت منذ عام ٢٠٠٢ حتى منتصف عام ٢٠٠٨ ، جاءت لتنعش اقتصادات دول المجلس على نحو ماسبق ذكره ، حيث وصل سعر برميل النفط فى بعض الفترات إلى أكثر من ١٤٥ دولاراً للبرميل ، مما خلق عوائد مالية ضخمة لهذه الدول ، الأمر الذي مكنها من تجاوز متاعبها الاقتصادية ، وزيادة إنفاقها العام على مشاريع البنية التحتية وقطاعات التعليم والصحة والإسكان وغيرها لتلبية الطلب المتزايد على هذه الخدمات وبخاصة فى ظل استمرار الزيادة فى عدد السكان ، فضلاً عن زيادة مرتبات موظفيها لمواجهة ظاهرة الارتفاع فى الأسعار . كما تمكنت الدول المعنية من تحقيق فوائض فى ميزانياتها ، وخلق احتياطيات مالية ضخمة ، جرى توظيفها فى أوعية استثمارية متنوعة[٣٣] . ولكن كل هذه التطورات الإيجابية تمت فى ظل قناعة النظم الحاكمة فى دول المجلس بأن عصر دولة الرفاه الاجتماعي الذي كانت فيه الدولة تقدم خدمات مجانية أو شبه مجانية لمواطنيها قد انتهى . وقد جاءت الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم منذ منتصف عام ٢٠٠٨ ، والتي ألقت بتأثيراتها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي بدرجات متفاوتة ، جاءت لترسخ هذه القناعة .

---

32. د. يوسف الحسن ، التنمية الثقافية والسياسية وتحديات المستقبل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. ٦٢ .

33. **المرجع السابق** ، ص. ٦٧؛ د. جاكومو لوتشياني ،" عمليات الدمج والاستحواذ العالمية : مجال جديد لتنويع الاقتصادات الخليجية ،" فى : د. حسنين توفيق إبراهيم ود. كريستيان كوخ ، (محرران) ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص. ١٤٩- ١٦٧ .

- **التصاعد المستمر فى الطلب المجتمعي على السلع والخدمات العامة**

ثمة عدة عوامل تؤدى إلى الزيادة المستمرة فى الطلب على السلع والخدمات العامة فى دول مجلس التعاون الخليجي ، وبخاصة فيما يتعلق بخدمات التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل والسكن ، منها : الزيادة الطبيعية السريعة فى عدد السكان ، فعلى سبيل المثال يصل معدل النمو السنوي للسكان إلى ٣،١% فى دولة الإمارات العربية ، و٤،٦% فى المملكة العربية السعودية [٣٤].

كما أن ارتفاع نسبة صغار السن والشباب ضمن الهيكل السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي يخلق مزيداً من الضغوط المستقبلية على الحكومات . ففى عام ٢٠٠٣ وصلت نسبة من هم دون سن الثلاثين إلى إجمالي عدد السكان إلى حوالي ٦٦% فى كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ، ونحو٥٥،٢ % فى مملكة البحرين ، وحوالي ٥٤،٥ % فى دولة الإمارات ، وحوالي ٥١،٥ % فى الكويت ، و٤٧،٥ % فى قطر [٣٥]. وهذا الوضع سوف يؤدى إلى تصاعد الطلب على السلع الخدمات العامة حالياً ومستقبلاً ، فالحكومات مطالبة بتوفير فرص التعليم والعلاج والسكن والتوظيف لصغار السن والشباب . ولاشك فى أن قدرتها على القيام بذلك بفاعلية وكفاءة تشكل عنصراً هاماً للاستقرار ، أما التعثر فى تلبية مطالب الشباب فينطوي على احتمالات كامنة لعدم الاستقرار بحكم طبيعة وخصوصية مرحلة الشباب .

وفى ضوء ماسبق، يمكن القول : إنه فى ظل المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية من ناحية ، ومع استمرار تصاعد الطلب المجتمعي على السلع والخدمات العامة من ناحية أخرى ، فإن ذلك قد يجعل الحكومات بحاجة إلى المزيد من الجهود المساندة ، بل والمكملة لبرامجها الاقتصادية والاجتماعية سواء من قبل القطاع الخاص أو من قبل منظمات المجتمع الأهلي . وهنا يأتي دور الجمعيات والصناديق الخيرية.

---

34. لمزيد من التفاصيل ، انظر :

Ibrahim Saif, Op. Cit., p.5.

35. لمزيد من التفاصيل حول هذه الأرقام ومصادرها ، انظر :

عبد الحفيظ محبوب ،" الشباب الخليجي .. طموح فى وجه التحديات،" **آراء حول الخليج** ، العدد ٢٥ (أكتوبر ٢٠٠٦) ، ص. ٣١ ؛ ص. ٦٥.

- **طبيعة العلاقة بين الدولة والجمعيات والصناديق الخيرية**

إن طبيعة العلاقة بين الدولة والجمعيات والصناديق الخيرية تمثل محدداً هاماً لطبيعة وحدود دور العمل الخيري فى تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي فى دول مجلس التعاون الخليجي ، فالتضييق على الجمعيات والصناديق الخيرية تحت مبررات وذرائع مختلفة من شأنه تقليص دورها ، وبالعكس فإن تعزيز ثقة الحكومات فى المنظمات الخيرية ، وتقديم المساندة الرسمية لعمل هذه المنظمات من شأنه تعزيز دورها ، بحيث تكمل مع منظمات المجتمع الأهلي الأخرى جهود الدولة فى مواجهة المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها دول المجلس .

- **الموارد المالية للجمعيات والصناديق الخيرية ومدى استمراريتها**

بصفة عامة ، وكما سبق القول : فإن الجمعيات الخيرية تأتى فى مقدمة منظمات المجتمع الأهلي فى دول المجلس من حيث حجم مواردها المالية ، فعلى سبيل المثال فإن "موازنة جمعية خيرية واحدة مثل دار البر فى دبي تفوق موازنة جميع الجمعيات المهنية عدة مرات "[٣٦] . وفى ضوء هذه الحقيقة ، فإن قدرة الجمعيات والصناديق الخيرية على القيام بدور أكثر فاعلية فى تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي فى دول المجلس سوف يتوقف فى جانب هام منه على مدى استمرارية الوضع المتميز لهذه لجمعيات من حيث حجم موازناتها ومصادر تمويلها ، فالموارد المالية هي التي تمكن هذه الجمعيات من تنفيذ خططها وبرامجها . وبالتالي فإن أية ممارسات أو إجراءات حكومية أو غير حكومية من شأنها تقليص حجم الموارد المالية للجمعيات والصناديق الخيرية سوف تؤدى إلى تقلص دور هذه الجمعيات.

خامساً : العمل الخيري ودوره فى تعزيز الاستقرار السياسي فى دول المجلس : المجالات

- **المساهمة فى معالجة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه دول المجلس**

لقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي انجازات اقتصادية واجتماعية كبيرة جعلتها فى مقدمة الدول العربية من حيث معدلات التنمية البشرية ، فطبقاً لتقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٨ ، والتي تضمن بيانات عن ١٩٢ دولة

---

36. طلعت إبراهيم مصطفى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. ٨.

وكيانات أخرى ، جاءت جميع دول المجلس ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ، حيث شغلت الكويت المرتبة (٢٩) عالمياً والأولى عربياً ، وجاءت الإمارات فى المرتبة (٣١) عالمياً والثانية عربياً ، والبحرين فى المرتبة (٣٢) عالمياً والثالثة عربياً ، وقطر فى المرتبة (٣٤) عالمياً والرابعة عربياً ، وسلطنة عُمان فى المرتبة (٥٢) عالمياً والخامسة عربياً ، والمملكة العربية السعودية فى المرتبة (٥٥) عالمياً والسادسة عربياً ، وفيما عدا دول المجلس لم تأت أية دولة عربية أخرى ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة .

ولكن على الرغم من ذلك ، فإن دول المجلس تواجه بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة مشكلات اقتصادية واجتماعية متنوعة مثل الفقر والبطالة والتضخم والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتأخر سن الزواج وارتفاع معدلات الطلاق ...الخ . وقد ازدادت حدة بعض هذه المشكلات فى ظل الأزمة المالية العالمية التي تعصف بالعالم منذ منتصف عام ٢٠٠٨ .

وبالطبع فإن جل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى دول المجلس تختلف من حيث طبيعتها ودرجة حدتها عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى التي تعانى منها غالبية الدول العربية الأخرى ، فعلى سبيل المثال ، مشكلة الفقر موجودة فى دول المجلس ، ولكنها ظاهرة " محدودة النطاق وفى جيوب محددة وليست حالة عامة منتشرة أو مستفحلة ، وعلى وجه الخصوص مع التطور الهائل الذي طرأ على التعليم والصحة والتدريب على العمل ، والذي أدى إلى الحد منه وبشكل ظاهر" [٣٧] . وقد بدأت المملكة العربية السعودية التحرك بفاعلية لمواجهة مشكلة الفقر على أثر الزيارة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز عندما كان ولياً للعهد إلى بعض الأحياء الفقيرة فى مدينة الرياض فى ١٥/ ٩/ ١٤٢٣ هـ ، حيث كان من أبرز نتائج هذه الزيارة وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر ، وتأسيس الصندوق الخيري الوطني لمعالجة الفقر [٣٨] .

وعلى الرغم من أن الناتج المحلى الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة قد وصل إلى ٧٢٩،٧ مليار درهم فى عام ٢٠٠٧ [٣٩]، وارتفع متوسط الدخل السنوي للفرد فيها إلى حوالي ١٤٤ ألف درهم ، مما جعلها ضمن فئة أعلى

37. د. أبو بكر أحمد باقادر ، **الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته فى دول مجلس التعاون** (المنامة : المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، العدد ٤٧، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨) ، ص. ٨٧.

38. **المرجع السابق** ، ص. ٨٨ .

39. وزارة الاقتصاد ، **التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٧** ، أغسطس ٢٠٠٨ ، ص. ٥.

الدول فى العالم من حيث متوسط دخل الفرد ، على الرغم من ذلك فإن " استمرار فجوة الدخل بين إمارات الدولة ، واختلال موازين توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء ، وتحول جزء مهم من الثروة للوافدين فى القطاع الخاص ، وتجاهل مبدأ العدالة ، كل ذلك قد يؤدى إلى بروز حالة جديدة وصورة مختلفة وحقائق غير مريحة للنفس وتصبح الإمارات دولة فقراء بقدر ماهى دولة أغنياء ... ففي الوقت الذي كان الاقتصاد الوطني يتمدد شرقاً وغرباً ، وينمو بمعدلات استثنائية ، ويتحول إلى ثاني أكبر اقتصاد عربي ، أخذت الثروة تتكدس لدى أعداد صغيرة من الأغنياء ، كما بدأت الفجوة تتسع بين كثيراً بين الذين يملكون والذين لايملكون ، وبين العدد الصغير الذين استفادوا من التمدد الاقتصادي وتمكنوا بسهولة وسرعة تقارب سرعة الضوء من ارتقاء سلم الثروة ، وبين العدد الكبير من المواطنين الذين غلبتهم الحياة وتجاوزتهم الفرص الاستثمارية وأصبحوا يعيشون على هامش الثروة ، ويدفعون دفعاً نحو هامش المجتمع وفى اتجاه قاع الفقر "[٤٠]. كما أشار تقرير وزارة الاقتصاد للعام ٢٠٠٧ إلى زيادة عدد حالات المساعدات الاجتماعية من ٣٣،٥ ألف حالة فى عام ٢٠٠٦ إلى ٣٧،٨ ألف حالة فى عام ٢٠٠٧ بإجمالي ٦٨،٣ ألف فرد يتلقون مساعدات[٤١]. كما أن هناك ٢٢٠٠ حالة أقرت وزارة الشؤون الاجتماعية أحقيتها فى الحصول على المساعدة الاجتماعية ، إلا أن الصرف لهذه الحالات ظل متوقفاً على زيادة الموازنة المخصصة لإدارة الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية[٤٢]. والأمر لايختلف كثيراً فى بقية دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث أن جيوب ومظاهر الفقر موجودة بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة .

وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة عن ظاهرة البطالة فى دول مجلس التعاون الخليجي ، إلا أن مؤشرات عديدة تؤكد على أن أعداد العاطلين عن العمل فى تزايد مستمر ، وبخاصة فى صفوف المتعلمين من الشباب على نحو ماسبق ذكره . ويرجع ذلك إلى عدة أسبب منها : التوسع فى التعليم الجامعي مع وجود فجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل ، وتشبع القطاع الحكومي بالعمالة وضعف قدرته على استيعاب المزيد منها ، وعزوف القطاع الخاص عن توظيف المواطنين لاعتبارات عديدة لايتسع المجال للتفصيل فيها ، وتواضع نتائج جهود تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصادات الوطنية بما يسمح بخلق فرص

---

40. د. عبد الخالق عبد الله ،" أغنياء وفقراء الإمارات ،" **الخليج الإماراتية** (١٩/ ٥ / ٢٠٠٩) .

41. وزارة الاقتصاد ، **التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٧** ، أغسطس ٢٠٠٨ ، ص. ٢٠.

42. **جريدة الخليج الإماراتية** (٢٠٠٩/٦/١٥) .

عمل جديدة فى عديد من دول المجلس ، وعزوف الشباب عن ممارسة بعض المهن والوظائف [٤٣]. وإلى جانب تزايد معدلات البطالة ، فإن التضخم شكل مشكلة رئيسة فى دول المجلس خلال الفترة من ٢٠٠٢- ٢٠٠٨ ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية ، وتراجع قيمة الدولار ، وزيادة الطلب المحلى على السلع والخدمات بسبب الزيادة فى عدد السكان ، خاصة وأن كلاً من قطر والإمارات العربية المتحدة قد استقبلت أعداداً كبيرة من الوافدين ، وسهولة الحصول على القروض . ومن المعروف أن الآثار السلبية للتضخم تنعكس بدرجة أكبر على الفقراء ومحدودي الدخل . ورغم أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى انخفاض أسعار الغذاء العالمية ، وبالتالي قللت من احتمالات مخاطر التضخم ، إلا أن هذا لايمنع من احتمال عودة التضخم بمعدلات عالية متى ماتغيرت بعض الظروف [٤٤] .

وفى ضوء ماسبق ، فإن الجمعيات والصناديق الخيرية يمكن أن تقوم بدور هام فى معالجة بعض المشكلات والتحديات الاقتصادية التي تواجه دول المجلس ، بحيث تدعم وتساند بل وتكمل الدور الذي تقوم به الحكومات بهذا الخصوص ، لاسيما وأن أنشطتها تشمل تقديم المساعدات المالية والعينية للفقراء والمحتاجين ، وتقديم خدمات اجتماعية وتعليمية وثقافية لمن يفتقرون إلى مثل هذه الخدمات ، فضلاً عن دعم ومساندة بعض الفئات الاجتماعية كالأطفال والمسنين والمرضى وغير ذلك من الأنشطة . ومن هذا المنطلق ، فإن الجمعيات والصناديق الخيرية وغيرها من الجمعيات الأهلية يمكن أن يكون لها دور بارز فى دعم عملية التنمية وتوسيع دائرة المستفيدين من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية ، مما يعزز من فرص الاستقرار السياسي والاجتماعي ، فظواهر الفقر والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية تغذى حالة التوتر وعدم الاستقرار . بل وأكثر من هذا ، فإذا اضطرت الحكومات أن تتخلى عن بعض مسؤولياتها الاجتماعية لهذا السبب أو ذاك ، فإن الجمعيات الخيرية وغيرها من جمعيات المجتمع الأهلي يتعين عليها أن تسد الفراغ الذي تنسحب منه الحكومات بما يحفظ للمجتمع تماسكه

---

43. لمزيد من التفاصيل ، انظر :

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص. ١٥-١٦ .

Ibrahim Saif, Op.Cit., p.17.

44. لمزيد من التفاصيل ، انظر :

Ibrahim Saif, Op.Cit., pp.18-19.

وتوازنه ، لأنه إن لم تسد منظمات المجتمع الأهلي المشروعة هذا الفراغ لسدته قوى وجماعات راديكالية تتخذ من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كمدخل لتعزيز أنشطتها وتوسيع قاعدة مؤيديها.

- **تعزيز الاندماج الاجتماعي والسلم الأهلي**

لاتعرف دول مجلس التعاون الخليجي الصراعات الداخلية الحادة والحروب الأهلية التي تعصف بالأمن والاستقرار فى عديد من الدول العربية الأخرى .فحتى أعمال الإرهاب وأحداث العنف والشغب التي شهدتها بعض دول المجلس وبخاصة المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين جاءت متفرقة ، ومحدودة النطاق والأثر ، فيما عدا بعض العمليات القليلة جداً التي استهدفت أجانب فى السعودية . وعموماً ، يرجع ذلك إلى عوامل عديدة من أهمها السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها هذه الدول فى ظل الطفرات النفطية ، والتي أسهمت فى جعل دول المجلس من أكثر الدول العربية تمتعاً بالاستقرار السياسي والاجتماعي على نحو ماسبق ذكره .

ولكن الحفاظ على هذا الاستقرار له شروطه ومتطلباته ، ومن أهمها تعزيز الاندماج الاجتماعي والوحدة الوطنية والسلم الأهلي ، وذلك من خلال مراجعة السياسات القائمة أو تبنى سياسات جديدة يكون من شأنها معالجة التفاوتات الاقتصادية و الاجتماعية ، وتعزيز عملية المشاركة السياسية ، وتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة بين مختلف المناطق ، وتكريس مفهوم المواطنة كأساس للعلاقة بين الحكم والمحكوم ... الخ .

ويمكن للجمعيات والصناديق الخيرية أن تقوم بدور هام فى هذا المجال ، حيث أن أنشطتها ترمى فى نهاية المطاف إلى ترسيخ قيم وممارسات التكافل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع ، حيث تتلقى أموالاً من الموسرين ورجال الأعمال ومن مصادر أخرى ، وتقوم بتوصيلها بأشكال مختلفة إلى الفئات المحتاجة أو التي تعانى نقصاً فى خدمات الصحة أو التعليم أو السكن أو غير ذلك .

كما أن توجه هذه الجمعيات والصناديق الخيرية بأنشطتها إلى مختلف الفئات المحتاجة للدعم والمساعدة دونما تمييز أو تخندق على أساس المذهب أو العرق أو المنطقة الجغرافية ، إنما يعزز من الوحدة الوطنية فى دول المجلس ، وبخاصة فى الدول التي واجهت حالات من الاحتقان الطائفي خلال السنوات الأخيرة كما هو الحال فى كل من مملكة البحرين والكويت ، حيث أن تجارب وخبرات العديد من الدول تؤكد على أن تصاعد النعرات الطائفية وتسييسها إنما يشكل عاملاً هاماً لتهديد الاستقرار السياسي والسلم الأهلي ، حيث يفتح الباب على مصراعيه للحروب والمواجهات الأهلية ، وهى من أخطر الأوضاع التي يمكن أن تنزلق إليها أية دولة .

- **محاربة التطرف ونشر قيم الوسطية والاعتدال**

إن التطرف الديني أو الفكري أو السياسي هو المقدمة الحقيقية للعنف والإرهاب . ولقد شكل التطرف الديني التربة الملائمة لظهور جماعات العنف والإرهاب فى عديد من الدول العربية والإسلامية وبخاصة خلال العقود الأربعة الأخيرة ، حيث تبنت هذه الجماعات مقولات الجاهلية والتكفير ، واتخذت من أعمال العنف و الإرهاب وسائل لتغيير الأوضاع فى الدول المعنية وبناء المجتمع الإسلامي الصحيح حسب تصوراتها المشوهة وفهما القاصر للقرآن الكريم والسنة النبوية . ونظراً لوجود حالة من الفراغ الديني يعانى منها قطاع واسع من الشباب العربي ، ومع تزايد حالة الإحباط وبخاصة فى صفوف الشباب بسبب البطالة وانتشار الفساد والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الحادة وضعف الثقة فى المستقبل ، فإن ذلك ساعد جماعات التطرف والعنف والإرهاب على استقطاب فئات من الشباب فى صفوفها . وخاضت حكومات دول عربية وإسلامية عديدة مواجهات أمنية حادة ضد هذه الجماعات ، وقد تم كسر شوكتها فى بعض الحالات ، ولكنها لاتزال تشكل تحدياً للنظم الحاكمة فى حالات أخرى [٤٥].

ولم تكن دول مجلس التعاون الخليجي استثناء من موجة العنف والإرهاب التي اجتاحت العالم العربي والإسلامي خلال العقود الأخيرة ، حيث شهدت - وتشهد - بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وإلى حد ما الكويت أحداث عنف وإرهاب على نحو ماسبق ذكره[٤٦] .

وفى ضوء ماسبق ، فإن الجمعيات الخيرية تستطيع من خلال دورها التوعوى أن تسهم فى الجهود الرامية إلى محاربة الفكر المتطرف الذي يسيء إلى الإسلام باعتباره دين وسطية واعتدال يحض على قيم الرفق والحوار والتسامح والسلام والتكافل ، ويرفض التطرف والعنف والإرهاب . ولكن حتى يكون دور الجمعيات الخيرية مؤثراً فى هذا

---

45. لمزيد من التفاصيل حول نماذج من الحركات الإسلامية الراديكالية التي تبنت نهج التكفير والعنف ، انظر :

ضياء رشوان (رئيس التحرير) ، **دليل الحركات الإسلامية فى العالم** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد الأول ، ٢٠٠٦) ؛ د. أحمد الموصللى ، **موسوعة الحركات الإسلامية فى الوطن العربي وإيران وتركيا** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ٢٠٠٤) .

46. لمزيد من التفاصيل حول دور تنظيم القاعدة وعلاقته بأعمال الإرهاب فى المملكة العربية السعودية ، انظر :

Bruce Riedel and Bilal Y. Saab," Al Qaeda's Third Front : Saudi Arabia," The Washington Quarterly , 31: 2 (Spring 2008) , pp.33 – 46 .

المجال ، فإنها بحاجة إلى تطوير خططها وبرامجها التوعوية بحيث تتلاءم مع روح العصر ومستجداته ، وتخاطب الشباب بلغة يفهمونها وليست بعيدة عن واقعهم ، وتقدم لهم خطاباً إسلامياً عصرياً يراعى القيم والمبادئ الإسلامية من ناحية ومستجدات العصر ومتطلباته من ناحية أخرى [٤٧]. ومع التسليم بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الخيرية فى محاربة التطرف ، إلا أنه لايمكن تجفيف منابعه إلا من خلال استراتيجية وطنية شاملة لها أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية الدينية ، على أن تشارك فى تنفيذها مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع .

- **المساهمة فى نشر ثقافة التطوع وحشد طاقات المجتمع من أجل التنمية**

تُعتبر مشكلة عزوف المواطنين عن التطوع من المشكلات الرئيسية التي تعانى منها منظمات المجتمع الأهلي فى دول مجلس التعاون الخليجي ، بل وفى الدول العربية بصفة عامة ، فضلاً عن ضعف التزام الأعضاء بالمشاركة فى الأنشطة والفعاليات التي تنظمها الجمعيات . كما أن مشكلة ضعف الوعي بأهمية العمل الخيري ودوره لدى قطاعات من السكان فى دول المجلس يمثل عقبة رئيسية فى طريق العمل الخيري والإنساني . وهذا ماأكدته دراسة ميدانية حديثة تناولت بالرصد والتحليل العمل الخيري والإنساني فى دولة الإمارات العربية المتحدة [٤٨].

وفى ضوء ذلك ، فإن الجمعيات الخيرية يمكن أن تقوم بدور أكثر فاعلية فى الحض على التطوع ونشر ثقافة وقيم التطوع بين مختلف فئات المجتمع ، فضلاً عن نشر الوعي بأهمية العمل الخيري ودوره التنموي والاجتماعي والثقافي والتعليمي . ومن هذا المدخل تستطيع الجمعيات الخيرية أن توسع قاعدة عضويتها ، وأن تعزز من مواردها المالية ، مما يمكنها من مواصلة القيام بدورها .

خاتمة : العمل الخيري ودوره فى تعزيز الاستقرار السياسي فى دول المجلس : الآفاق

حتى تستطيع الجمعيات والصناديق الخيرية أن تقوم بدور أكثر فاعلية تحقيق التنمية ، وتلبية احتياجات بعض فئات المجتمع ، ونشر قيم الاعتدال والوسطية والتسامح ، فإنه يتعين على هذه الجمعيات مراجعة تجاربها وخبراتها العملية مع العمل على تطويرها فى ضوء المستجدات . وفى هذا السياق يمكن التركيز على عدة نقاط :

---

47. د. يوسف القرضاوى ،" خصائص خطابنا الإسلامي فى عصر العولمة ،" **إسلام أون لاين. نت** (٤/ ٢/ ٢٠٠٣) .

48. طلعت إبراهيم مصطفى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص. ١٢٠ – ١٢٢.

أولاها ، التوسع فى الدور التنموي ، حيث أن غلبة الطابع الرعائى على عمل الجمعيات الخيرية وغيرها من منظمات المجتمع الأهلي يقلص من دورها فى تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة ، " فالنمط الأول يعنى علاقة مباشرة بين المانح والمتلقي ، تعتمد على العطاء وتنطلق بالأساس من الوازع الديني ....بينما يتمثل النمط الثاني — وله توجه تنموي — فى العمل على تحقيق التمكين للمستهدفين للاعتماد على ذاتهم ، من خلال بعض الأنشطة والمشروعات أهمها : مكافحة الأمية ، التعليم والتدريب والتأهيل ، العمل الحقوقي (للدفاع عن حقوق ومطالب فئات اجتماعية مهمشة) ، مكافحة الفقر بتوفير فرص عمل وقروض ومشروعات صغيرة ، العمل على تمكين النساء ... وغير ذلك " [٤٩].

وثانيتها ، مبادرة الجمعيات الخيرية بتطوير لوائحها وهياكلها الإدارية والتنظيمية فى ضوء المستجدات ، والتزامها بتطبيق الديمقراطية فى إدارة شؤونها الداخلية ، فضلاً عن تحديث خططها وبرامج عملها فى ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها — وتشهدها — دول مجلس التعاون الخليجي والعالم بصفة عامة . كما أنه من الضروري زيادة الاهتمام بخلق واستقطاب كوادر مؤهلة وقادرة على تنفيذ خطط وسياسات الجمعيات الخيرية ، وبخاصة فى المجال التنموي باعتبار الأنشطة المتعلقة بهذا المجال بحاجة إلى أناس لديهم خبرات ومهارات متخصصة .

وثالثتها ، إن توسيع نطاق الدور التنموي للعمل الخيري يتطلب دخول الجمعيات الخيرية فى شراكات فى بعض المؤسسات والأجهزة الحكومية و القطاع الخاص ، لاسيما وأن دور الجمعيات الخيرية فى المجالات الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية إنما يكمل دور الحكومات فى هذه المجالات ، وبالتالي فإن الشراكة مطلوبة شريطة أن تقوم على أسس واضحة ، وأدوار محددة ، وثقة متبادلة .

ورابعتها ، تفعيل جهود التعاون والتنسيق بين الجمعيات الخيرية العاملة فى كل دولة من دول المجلس لتجنب الازدواجية والتكرار فى الأنشطة من ناحية ، وتوجيه العمل الخيري نحو آفاق تنموية جديدة من ناحية أخرى .

---

49. د. أماني قنديل ، **الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية فى التنمية بدول مجلس التعاون : دراسة تحليلية ميدانية** (المنامة : المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول المجلس لدول الخليج العربية ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، رقم ٤٦، ط١ ، ٢٠٠٨) ، ص. ٥٩ .

كما أنه من المهم تعزيز مجالات التعاون والتنسيق بين الجمعيات الخيرية والجمعيات الأهلية الأخرى التي تعمل على بعض البرامج المشابهة . فمن هذا المنطلق يمكن إحداث نقلة نوعية فى دور المجتمع الأهلي فى عملية التنمية .

وخامستها ، إذا كان جانباً هاماً من عملية تنشيط الدور التنموي للعمل الخيري وتوسيع نطاقه يقع على عاتق الجمعيات والصناديق الخيرية ، فإن الجانب الآخر يقع على عاتق الدولة ويشمل عناصر عديدة منها : مراجعة التشريعات المنظمة للجمعيات الخيرية وغيرها من جمعيات المجتمع الأهلي بما يحد من القيود القانونية والإدارية المفروضة عليها ويحقق لها قدراً أكبر من الاستقلالية تجاه أجهزة الدولة ومؤسساتها . وفى هذا السياق فإن الحديث عن تنظيم العمل الخيري يجب إلا يُتخذ كذريعة للتضييق على الجمعيات الخيرية وتحجيم مواردها المالية . كما يقع على عاتق الدولة مسؤولية نشر الوعي بأهمية العمل الخيري ودوره الاجتماعي والتنموي ، وذلك من خلال وسائل الإعلام والمدارس والجامعات والنوادي وغيرها ، فضلاً عن إفساح المجال أمام الجمعيات الخيرية وغيرها من جمعيات المجتمع الأهلي لكي تشارك بطريقة مؤسسية فى صنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشكل إطاراً لأنشطة تلك الجمعيات .